



الافتتاحية

مصير الأسد

سامي شيحان

شكلت فضيحة ١١ ألف ضحية تحت التعذيب صدمة في أروقة المؤتمر الدولي في مونترو، الذي استضاف وفدي النظام والمعارضة السورية، وساهمت بتعرية الأسد وكشف حقيقته كنظام مجرم وفاقد للشرعية، فبدأ شبه وحيد في المجتمع الدولي، حتى أن وزير خارجيته وليد المعلم لم يجد من يهتم به ضمن المؤتمر غير وزير خارجية روسيا، والتي أعلنت عدم تمسكها ببقاء الأسد، مقابل الحفاظ على شيء من مصالحها في المنطقة، وهو ما سمح لرئيس الائتلاف أحمد الجربا أن يقول «أن بشار الأسد بات صورة من الماضي»!

هذه الحقيقة، تؤكد أن ما تحقق في الأيام الأولى لجنيف ٢ لم يكن سهلاً، فإذا أضفنا لها الهزة العميقة بالمعنى النفسي التي استيقظ عليها السوريين عموماً، ومؤيدي النظام خاص، حين لمسوا أن هنالك شرعية أخرى مضطرب النظام السوري للتعامل معها، رغم كل تجنحات السيدة بثينة شعبان عن الإرهابيين. هذه الشرعية اضطرت أن يقبل بعدم رفع العلم الرسمي، مقابل عدم رفع علم الثورة السوري في قاعة المفاوضات.

كما أن ترداد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أكثر من مرة بأن الأسد هو الذي صنع خلايا الإرهاب في المنطقة، قبل أن يطلق لها العنان في سوريا، أبطل مفعول التذاكي في معلّقة وليد المعلم الطويلة عن مكافحة الإرهاب. خاصة وأن كيري أضاف عشية انعقاد المؤتمر أن إدارة الرئيس أوباما «باتت أكثر انفتاحاً لفكرة تزويد المتمردين بالأسلحة».

وهو ما ينسجم مع خبر صحيفة «دايلي تليغراف» التي ذكرت بالتزامن مع افتتاح المؤتمر أن «الجيش السوري الحر» يعد لإطلاق حملة دبلوماسية مع أعضاء مجلس الشيوخ في واشنطن الشهر المقبل، للحصول على إمدادات جديدة من الأسلحة الأمريكية بصورة مباشرة، مستفيداً من المعركة الجارية بين قواته في شمال سوريا وتنظيم داعش، باعتباره الردّ الأفضل على الإرهاب في سوريا».

فهل بقي أحد يدافع عن الأسد غير الوفد المفاوض باسمه؟!



أنور بدر

طالب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، منذ بداية الحديث عن جنيف ٢، باعتبار النقاط الست لجنيف ١ مرجعية المؤتمر، هذه النقاط التي رفض النظام ومعها الحليف الإيراني الاعتراف بها أصلاً، لكنه اضطر مرغماً يوم الجمعة الماضي للقبول بإعلان الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي «إن وفدي الحكومة السورية والمعارضة وافقا على الاجتماع في قاعة واحدة يوم السبت، وقبلنا أن تكون المحادثات مبنية على بيان جنيف ١ الذي دعا إلى تشكيل جسم انتقالي».

ومع أن الوفد الخاص اجتمع مع كل من الوفدين على حدة، وتم وضع آلية للتفاوض غير المباشر، إلا أن جدول الأعمال تابع بحث ملفين اثنين لهما طبيعة إجرائية، أولهما المساعدات الإنسانية التي لا تصل إلى عدد كبير من المناطق في سوريا، وبشكل خاص إلى حمص، مع تحديد الممرات الانسانية للأحياء المحاصرة، ووقف عمليات القتل والقصف التي يقوم بها النظام، تمهيداً لوصول المساعدات التي ترسلها جهات أجنبية ومنظمات الأمم المتحدة، للتخفيف من الوضع الكارثي لهذه المناطق.

فيما تناول الملف الثاني موضوع السجناء السياسيين والمعتقلين المدنيين، وتم الاتفاق على تشكيل لوائح بأسمائهم، مع توضيح ظروف اعتقالهم، على أن ترفع إلى الإبراهيمي الذي يعتبرها خطوة مهمة لتحسين الأجواء، تسبق الجهود المشتركة لتأسيس الإدارة الانتقالية.

وقد لجأ النظام إلى خفض التمثيل في المؤتمر حين سلّم مندوبه في الأمم المتحدة بشار الجعفري زمام التفاوض باسمه، وردّ الائتلاف الوطني بتسمية السيد هادي البصرة كبير المفاوضين عنه، رغم وجود رئيس الائتلاف أحمد الجربا في جنيف، لمتابعة الإجراءات الضرورية، إلا أن هذا لم يمنع الطرفين من الاتفاق على أن سوريا الغد ستكون لكل أبنائها، وعلى احترام كل القوميات التي تشكل منها، وأن يتمتع أبنائها على اختلاف طوائفهم بحقوق متساوية.

حيث طالب وفد المعارضة على ضرورة توزيع المساعدات بشكل عادل وعلى جميع المناطق من دون استثناء يتعلق بطبيعة مكوناتها القومية أو الطائفية. بينما تهرب نائب وزير خارجية النظام فيصل المقداد من هذا الاستحقاق بقوله أن «الوضع في حمص وحلب وغيرها يستحق أن يناقش. لكن لن نتناول اليوم هذه الجوانب التي تحتاج إلى وقت ومشاورات، بل سنتحدث في جوانب عامة وجوانب أساسية لا يختلف عليها السوريون».

ورغم أن جنيف ١ الذي أقر في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، نص على هذه المسائل الإنسانية، باعتبارها مقدمة لحل سياسي يقوم على تشكيل هيئة «كاملة الصلاحيات» من ممثلين عن النظام والمعارضة، تتولى المرحلة الانتقالية. وهو ما يتضمن نقل كامل الصلاحيات الرئاسية إلى لهذه الهيئة الانتقالية، بحيث لا يكون للأسد وجود في مستقبل سوريا، إلا أن النظام ووفده المفاوض يرفض مجرد البحث في مصير الأسد أولاً بأن يترشح في الانتخابات القادمة منتصف هذا العام، الأمر الذي نفى وزير خارجية أمريكا جون كيري أي إمكانية لحدوثه، فيما اكتفى الإبراهيمي بالقول «لا أحد يختلف على جنيف ١، وإن كانت هناك بعض الملاحظات حول تأويل بعض بنوده. من جملة الأشياء التي قد ننجح بالقيام بها هي إزالة هذا اللبس». وأوضح رئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد الجربا في مؤتمر صحفي على هامش جنيف ٢ أن الائتلاف تلقى «ضمانات أكيدة من عدد من الدول الصديقة أن لا دور للأسد ولعائلته في مستقبل سوريا». مضيفاً أن سيرغي لافروف أكد في لقائه وفد الائتلاف أن روسيا «ليست متشبثة ببقاء الأسد» أيضاً.

كل دروب النظام تنتهي إلى الهاوية!

نبيل حيفاوي



قرار حاسم، لن يمر بسهولة، ولن يعطي ثماره في خدمة استراتيجيته لفرض بقاء نظام الأسد. هل يقدم الروس للخروج من أزمته على البحث عن مخرج تدريجي، يعتقدون معه أنهم قادرون على الإمساك بالملف السوري إذا هم استطاعوا ممارسة الضغط على مراكز النظام للحصول على موافقة منهم للقبول بمسار جنيف، وتقديم الضمانات لهم ببقاء النظام إذا تم حل معضلة بشار الأسد وعائلته؟

ربما يراود القيادة الروسية هذا الخيار، كخط دفاع أخير عن نفوذهم في سوريا، لكن وجود قوى وازنة من داخل النظام تتعاطى مع هذا الخيار، هو شرط ضروري للبناء عليه، وفي هذه الحال يمكن أن تنتقل المواجهة إلى داخل مراكز السلطة، لأن بشار الأسد ومن هم مقربون جدا منه يعلمون تماماً ما الذي ينتظرهم إن خرجوا من مواقع القرار، لذلك ستنشأ حالة صدام عنيف بين مراكز السلطة تهدد هم جميعاً، وهذه هي الورقة التي يلعب بها بشار الأسد، لإحباط محاولات من هذا القبيل.

ويبدو مستبعداً تماماً، خيار رضوخ الأسد لجنيف ٢، وتسليم السلطة بشكل تدريجي، على خلفية الإقرار بخروجه من السلطة، مقابل ضمانات تجنبه شخصياً، وعدد من أركان نظامه وأفراد عائلته، العقوبات والمحاكم الجنائية الدولية.

ولكن في حال تداعت التطورات، نحو العودة للخيار العسكري الأمريكي، أو البند السابع الذي يقر باستخدام القوة في حال تمرد النظام على الإرادة الدولية التي تعتبر جنيف ٢ مشروعها ومنطلقها لحل الأزمة السورية، ليس مستبعداً رضوخ النظام لدرجة بعيدة لمبدأ انتقال السلطة، وخروج الأسد من الحكم، لكن حتى الآن يبدو منطق النظام متمترساً خلف الأسد وبقائه حاكماً لسوريا.

هل سيعيد النظام حساباته، ويبدأ بترتيب أوراقه بشكل مختلف، بضوء تدهوره السياسي في جنيف، وهزيمة الدور السياسي الإيراني في سوريا، وبروز نضج الائتلاف الوطني، وتثبيتته ككيان سياسي معترف به دولياً، بصفته يمثل الشعب السوري. زد على ذلك، وهو أمر هام جداً، ظهور إرهابات سياسية أميركية، تطرح التشدد، وتلوح بأن كل الخيارات لاتزال على الطاولة، في إشارة إلى الخيار العسكري، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الأميركية جون كيري.

بين كل ذلك، نذكر أن النظام الذي واجه حركة الشعب، منذ اللحظات الأولى بالقوة والبطش، كان يعلم تماماً أن رضوخه لجزء يسير من التغيير، سيفضي إلى نهايته، وهو الأدرى ببنيته الذاتية وآليات بقاءه، ويمكن له أن يقدم على كل شيء إلا الرضوخ لإرادة الشعب السوري بالحرية، وإصراره على إسقاط النظام.

وكما فشلت كل طرقه وأساليبه، ففي مناخات جنيف ٢ سيكون أكثر فشلاً، ولامخرج له من السقوط المحتوم، وكل ما يستطيعه هو تكليف الشعب السوري ثمناً أكبر من الدماء والتشريد والدمار.

كثير من المحللين والمفكرين والكتاب والسياسيين، قالوا، ومنذ الأيام الأولى لثورة الشعب السوري المدنية، وقبل دفع النظام لها لمواجهة المسلحة: لقد سقط النظام.

ومن حينها والنظام ومعه حلفاؤه، يحاولون تأكيد العكس، والاستماتة في تدارك السقوط العملي والواقعي، لكنهم لم يفلحوا، رغم كل الدعم الخارجي، وأساليب البطش الهمجي، والمناورات الدبلوماسية، والأساليب الأمنية في التحالف مع الإرهاب، ثم الادعاء بمحاربه.

وبعد ثلاث سنوات تقريباً، ومع بدء مؤتمر جنيف ٢، ضاقت الدائرة أكثر على النظام، وما كلمة المعلم سوى تأكيد سافر لتفاقم أزمة النظام وحلفائه، إذ أراد وزير خارجية النظام إظهار تفوق ظاهري من خلال الاستغراق في الحديث لعشرين دقيقة إضافية، أدت إلى تصادم مع الأمين العام للأمم المتحدة، ووضعت في موقع لا يحسد عليه.

استطاع النظام، أن يتنفس الصعداء حين اتفق الروس والأميركيون على نزع سلاحه الكيماوي، كتمن لتجنب الضربة العسكرية التي هدد بها أوباما. وظن النظام والإيرانيون، أن مجيء حل قضية السلاح الكيماوي بين جنيف ١ و جنيف ٢، سيعطي النظام فرصة لنجاة عبر المناورة والمماطلة والتذرع بمحاربة الإرهاب.

لقد بنى النظام آماله على أوهامه، وليس على قراءة دقيقة لمضمون الخطاب السياسي الدولي، والغربي تحديداً، والأميركي منه بشكل خاص. فاعتبر زعيقه الإعلامي عن «مكافحة الإرهاب» سيجعل رصيده كبيراً في تمرير مخططه، واستكمال البطش الهمجي بالشعب السوري. فشعار «التصدي للإرهاب» يعتبر أيقونة ساحرة للسياسة الدولية، بعد الحادي عشر من سبتمبر.

نقطة أخرى بنى عليها استراتيجيو النظام، وحلفاؤه في طهران وموسكو، حين اعتقدوا أن ارتباك قيادة المعارضة، الائتلاف الوطني، وترددتها في اتخاذ قرار المشاركة في المؤتمر، سيعفيهم من تحمل مسؤولية فشل المؤتمر، لأنهم كانوا يريدون له الفشل في الواقع.

أما «أيقونة» الإرهاب الساحرة للغرب، فقد جرى تحييدها، أولاً على يد كتائب الثوار المعتدلين في الداخل، بخوضهم معركة مواجهة جديده للتخلص من داعش ومن يساندها، وبتضاح تحالفها السري مع النظام، واكتشاف العالم لهذه الحقيقة. حتى أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري أعلن أن الإرهاب في سوريا يصنعه النظام، ولن تمر خدعته على واشنطن. الصفعة الأقوى لحلف النظام كانت بإلغاء دعوة بان كي مون لطهران لحضور جنيف ٢، وعجز موسكو عن فرض إيران على طاولة المؤتمر. فتمسك إيران بموقفها من المرحلة الانتقالية، وإسقاطها للبند الخاص بإلغاء دور بشار الأسد عن مستقبل سوريا في المرحلة الانتقالية، كل ذلك وضعها خارج المعادلة.

لقد كانت موافقة الائتلاف على حضور المؤتمر، وبدعوة من الأمم المتحدة، باعتباره ممثلاً للشعب السوري، نقلة نوعية هامة تعزز بها موقع المعارضة الحقيقية الجذرية للنظام، وفشلت مساعي النظام وطهران وموسكو في تسويق «معارضة» مدججة، وقرينة جدا من النظام لأنها تقر ببقائه.

ماذا بقي للنظام بعد هذا التدهور بمقومات وجوده، وبسحب أوراق خداعه ومناوراته، وتقهقر قدرة حليفه، الروسي والإيراني، في تعديل المشهد السياسي الدولي بما يدعم بقاءه؟

جرب النظام استخدام الحد الأقصى من القوة، وبشكل همجي ومدمر، وعجز عن هزيمة الثورة، وكان يظن بأن تفوقه التسليحي والعسكري سيمكنه من سحق الثورة السلمية، ووفرت له موسكو وطهران والمنظمات الطائفية أقصى الدعم، وفشل في استعادة السيطرة على المناطق التي حررها الثوار. فإذا حاول إدارة الظهر لمسار مؤتمر جنيف، ولأهدافه المقررة دولياً، وتابع العنف الفاشي، وصعد معدلاته أكثر فأكثر، سيفشل في ترسيخ بقاءه، ولن تكون المواقف الدولية في مناخات مؤتمر جنيف ٢، الذي يتهرب منه النظام، كما هي قبل انطلاق أعمال المؤتمر.

حتى الموقف الروسي، ومهما كانت رغبات لافروف، والقيادة الروسية، سيواجه عزلة دولية إذا تابع ممالة النظام وتثبيت بفكرة بقاء الأسد، بذرائع لم تعد مقبولة، وهو الذي أبدى تأييده لجنيف ١، وساهم بتثبيت بنوده، كما جنيف ٢. وبخروج إيران من المعادلات السياسية المتصلة بالصراع في سوريا، يصبح الموقف الروسي منفرداً على طاولة المفاوضات، ومعزولاً في الإطار الدولي، حتى استخدامه لفيديو جديد، إذا تداعت السياسة الدولية لاتخاذ

رحلة العذاب من البيت إلى العمل في سوريا

تحقيق - نعيم نصار



الصحي ومستوى الشارع يعتبر من الكماليات في عهد بيت الأسد، فإذا استثنينا شوارع العاصمة دمشق، تكاد تكون شوارع سوريا كلها مخالفة لأبسط الشروط الفنية والهندسية، وهذا القطاع يا صاحبي شمله الفساد منذ تفرغ أقارب الأسد من عائلة شاليش لمهمات تنفيذ الشوارع والتعهدات عن طريق المؤسسات العسكرية المختصة بالإسكان والإنشاء، كما تمّ تفرغ آلاف المتعهدين المتفرغين لاستلام تعهدات الشوارع وغيرها من بلديات تعتبر بؤر فساد متكاملة.

نتوقف معاً على الرصيف بانتظار سرفيس صباحي، هنا يتذكر «صابر» هويته الشخصية، ويذكرني بها، بعد أن يطمئن على وجودها في محفظته، يصل سرفيس مكتظ لآخره بالناس، مع ذلك يطلب مني الركوب معه، ننحس معاً بمقعد جانبي برفقة عدد آخر من الركاب على نفس المقعد، ومع الاقتراب من أول حاجز يبدأ الركاب بتجهيز هوياتهم، حيث يتفقد العسكري هويات الشباب، لاسيما من هو في سن الخدمة الإلزامية، بعد المرور على عدة حواجز، والتوقف لمدة ساعة كاملة على أحدها نصل معاً إلى الكراج ومن هناك يتابع «صابر» سيره نحو العمل الذي يقع في منتصف دمشق.

في الطريق الذي تقطعت أوصاله بسبب انتشار القواطع الإسمنتية، لم يبق في دمشق شوارع فرعية كلها أو معظمها تم إغلاقها بالقواطع الإسمنتية أمام مرور السيارات، ويتم إجبار السيارات على المرور بالشوارع الرئيسية حيث تنتظرهم حواجز التفتيش، في عهد الطاغية بشار الأسد كل السوريين متهمون وإن ثبت العكس! تصادفنا حالات تسول، نساء يفترشن الرصيف ومعهن أطفالهن الرضع، والرصيف نفسه يغص بالبسطات.

يعدّد «صابر» في الطريق عدد الفواتير التي يدفعها، فاتورة كهرباء، فاتورة ماء، فاتورة موبايل، وفاتورة هاتف أرضي، فاتورة خط أنترنت، هذه الفواتير تعادل لوحدها وفي حدها الأدنى ٢٠٪ من راتب أي موظف من الفئة الأولى.

ومن جانبي أذكر لـ «صابر» ما كتبه حسان منجدة في قاسيون في ١٦ تشرين ثاني ٢٠١٣ وذلك في إطار تحقيق له «إن ما تحتاجه الأسرة السورية المكونة من خمسة أشخاص فقط من دخل ثابت لتأمين أساسيات معيشتها في الوضع الراهن يصل إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً، وهذا ليس بالرقم الافتراضي، بل أتى مرتكراً إلى متوسط إنفاق الأسرة في عام ٢٠٠٩ حسب مسوحات المكتب المركزي (٣١ ألف ل.س)، على اعتبار أن متوسط زيادة الأسعار تتجاوز الـ ٢٠٠٪ في الحد الأدنى» ويضيف «صابر»: فكيف إذا كانت زيادات الأسعار في كثير من المواد قاربت السبعة أضعاف؟

ومع وصوله لعمله أودعه، تاركاً له مهمة متابعة يومه في العمل والعودة مجدداً إلى البيت التي تحتاج إلى ساعتين من الزمن، بسبب حواجز النظام وأزمة النقل الخانقة.

المواطن السوري «صابر» الذي رافقناه من منزله الواقع في إحدى مناطق ريف دمشق، يمكن أن يكون ساكناً في حمص أو في حماه أو في طرطوس أو في أي منطقة سورية أخرى، وتبعاً لتعقيدات الوضع العسكري على الأرض تزداد معاناته.

كان بود «صابر» أن يؤجل الحديث عن همومه المعيشية ويحدثنا عن مدارس أبنائه، حيث لم يغيّر نظام القتل أي شيء على أرض الواقع، فصحة الطلائع مستمرة، في التعليم الأساسي، ومازال تعيين أي مدير في مدرسة يحتاج إلى موافقات أمنية وحزبية مسبقة، وقصة الكفاءة آخر ما يفكر به.

وبعد ويمكننا أن نستبدل اسم «صابر» أيضاً بأي اسم سوري آخر.

هذه المرة لن أحدثكم عن آخر الإحصائيات المتعلقة بالغلاء والفقير والنزوح، وأعداد القتلى والمفقودين والجرحى والمشوهين، هذه المرة زرنا المواطن السوري «صابر»، وهو يحلق ذقنه في صباح يوم شتائي بارد من كانون الثاني، وهذا الـ «صابر» يعيش في منطقة يسيطر عليها جيش النظام في ريف دمشق، ومن سعر معجون الحلاقة بدأ حديثه، فذكرنا بأن سعره تضاعف خلال سنتين ونصف حوالي الخمس مرات، ينتهي «صابر» من قصة سعر معجون الحلاقة، ويبدأ بتذكر معجون الأسنان الذي تضاعف سعره أيضاً خمس مرات خلال أقل من ثلاث سنين.

بعد ذلك يجهّز فطوره، ولا يعزمننا طبعاً بقصة الكرم في حياة السوريين هي الأخرى تراجع نحو الوراء كثيراً بسبب الفقر والغلاء، على طاولته زيتون وزعتر وإبريق شاي صغير وبيضة مقلية، ورغيف خبز، يصبّ الشاي في كأسه ويحكي أثناء تناوله لفطوره، غلاء الزعتر الذي كان سعر الكغ الجيد ٢٥٠ ل.س وصار الآن بـ ٦٠٠ ل.س، وصار سعر صفيحة زيت الزيتون ١١ ألف ليرة، بينما كان سعر الصفيحة قبل عامين ٣ آلاف ليرة، أما سعر طبق البيض هذه الأيام فهو ٧٠٠ ل.س، وتتقضي الأمانة أن نقول أن الخبز عند الدولة لم يتغير فمزال سعر الربطة ١٥ ل.س، ولكن لمن يستطيع الانتظار لمدة ساعتين بالدور، ينسى «صابر» الحديث عن سعر الشاي ومدى الغلاء الذي حلّ به أيضاً، يتذكر ما قاله صاحب البقالة له بأن سعر بعض المواد تضاعف سبع مرات خلال عامين.



ينتهي «صابر» من فطوره، يحمل الإبريق وأغراض الفطور التي تحتاج للجلي، وهنا تفتح قريحته ليتحدث عن الغلاء الذي أصاب المنظفات، فسعر علبة اللودالين كان ٣٠ ل.س، أما الآن فهي بـ ١١٠ ل.س، كما أن لوح الصابون تضاعف هو الآخر عدة مرات.

يبدأ «صابر» بتحضير نفسه للنزول للعمل، يتسم عندما يرى الثقوب الظاهرة في جواربه، ويذكرنا ببداية الموظف الرسمية التي ظهر بها الفنان أسامة الروماني في أحد مسرحيات دريد لحام ومحمد الماعوط، ويحكي قصة الفقر والبهذلة تحت هذه البذلة، الحال نفسه ينطبق على جوارب الموظفين، فلو فرضنا أن مديراً ما قام بجولة تفتيشية على أحد مؤسساته وطلب من الموظفين إظهار جواربهم، بالتأكيد ستظهر ثقب الجوارب و ثقوب الأحذية التي ينتعلونها أيضاً.

أترك «صابر» يلبس هندامه، وأقرأ له من الغرفة الثانية ما كتبه صحيفة قريبة من النظام منذ أيام: «لم يتوان أحد كبار المسؤولين الاقتصاديين، في إحدى جولاته الميدانية على بعض صالات الخزن والتسويق وسوق الهال بمحافظة دمشق، عن دعوة المواطنين إلى التخلي عن سياسة «الهدر والبذخ» والتحول منها إلى الترشيد وضبط الإنفاق». يستمع «صابر» معلقاً: هكذا هم مسؤولي النظام، الناس في واد وهم في واد آخر.

قبل خروجنا من منزله وهو المتجه صوب عمله، يشرح والانفعال يعلو على ملامحه، حتى اللباس الداخلي الرجالي والنسائي والولادي تضاعف سعره هو الآخر أكثر من ست مرات، فالقطعة التي كنا نشترها بخمسين صارت بـ ٣٠٠ ل.س.

بين بيت «صابر»، والشوارع الذي يمر به السرفيس عدة مئات من الأمتار، في الطريق المحفّر يهمس لي، منذ أكثر من خمس سنين لم تكلف البلدية نفسها عناء ترقيع الشوارع بالزفت أو حتى ببقايا مقالع، كما أن الحديث عن مستوى فني سليم هندسياً فيما يخص الصرف

يجب على مؤتمر السلام الخاص بسوريا أن يضع حداً لتجويع المدنيين المحاصرين

منظمة العفو الدولية ١٦ كانون الثاني ٢٠١٤

المساعدات الغذائية والطبية. كما يجب على القوات الحكومية وقوات المعارضة أن تضمن سلامة دخول الموظفين المعنيين بتقديم المساعدات الإنسانية الحيوية، وأن تكف فوراً عن الاعتداءات على موظفي الإغاثة الطبية والإنسانية.

النشطاء والمدنيون المحتجزون

وبالإضافة إلى المطالبة بضمان دخول المساعدات الإنسانية، فإن منظمة العفو الدولية تطالب الأطراف المشاركة في مؤتمر جنيف الثاني، ولا سيما الدول التي يمكن أن يكون لها تأثير على الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة، بأن تضمن الإفراج عن جميع النشطاء السلميين، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المدنيين المحتجزين كرهائن لدى الطرفين.

فمنذ عام ٢٠١١، اعتقلت قوات الأمن الحكومية آلافاً من المتظاهرين السلميين المعارضين. وقد أُطلق سراح بعضهم منذ ذلك الحين، ولكن في كثير من الأحيان تعرض معتقلون للتعذيب حتى الموت، بينما صدرت ضد آخرين أحكام بالسجن لمدة طويلة إثر محاكمات جائرة. ولا يزال هناك آخرون محتجزين بدون محاكمة.



ومن بين هؤلاء المعتقلين مجد الدين الخولاني، البالغ من العمر ٢٥ عاماً. فقد قُبض عليه في عام ٢٠١١ بعد أن نظم مظاهرةً في بلدة داريا، الواقعة جنوب غربي دمشق، ورُزَّ خلالها الزهور وزجاجات المياه على الجنود السوريين تعبيراً عن معارضته لاستخدام القوة ضد المتظاهرين. ولا يزال مجد الدين الخولاني محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي، وترى منظمة العفو الدولية أنه من سجناء الرأي وينبغي الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، مع غيره من النشطاء السلميين المحتجزين. وقد تلقت المنظمة مؤخراً معلومات موثوقة تفيد بأن قضيته قد أُحيلت إلى محكمة عسكرية ميدانية تُعقد إجراءاتها سراً، ومن ثم يُحتمل أن يواجه عقوبة الإعدام أو السجن لمدة طويلة.

وفي آب ٢٠١٣، اختطفت إحدى الجماعات المسلحة ما لا يقل عن ١٠٥ من المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، من قراهم التي يشكل المسلمون العلويون أغلبية سكانها، وذلك على أمل مبادلتهم ببعض مقاتلي المعارضة الذين يحتجزهم النظام. ولا يزال هؤلاء محتجزين كرهائن. ومن ثم، يجب على الدول المشاركة في مؤتمر جنيف الثاني والدول التي لها تأثير على تلك الجماعات المعارضة المسلحة أن تتحرك على الفور من أجل ضمان الإفراج عن أولئك الرهائن بشكل آمن.

وقال لوثر: «هناك كثير من الأشخاص الذين اعتُقلوا أو اختُطفوا أو تعرضوا للاختفاء القسري في سوريا، ولا يزال مصيرهم في طي المجهول. ويجب أن تشمل أية اتفاقات يبرمها المشاركون في مؤتمر جنيف الثاني ضمان الإفراج عن آلاف النشطاء السلميين، من أمثال مجد الدين الخولاني، وعن الأشخاص المختطفين، ولاسيما النساء والأطفال.»

للإطلاع:

<http://www.amnesty.org/ar/news/syria-peace-conference-must-end-starvation-besieged-civilians16-01-2014>

قالت منظمة العفو الدولية إنه من الواجب أن يكون أحد أهداف مؤتمر جنيف الثاني للسلام بشأن سوريا هو وضع حد على وجه السرعة للحصار الذي تفرضه الحكومة السورية على المدن والبلدات التي تسيطر عليها المعارضة، حيث يتضور المدنيون فيها جوعاً حتى الموت.

وأهابت منظمة العفو الدولية بالحكومة وجماعات المعارضة أن تلتزم بالسماح بدخول المنظمات الإنسانية العاملة في شتى أنحاء سوريا إلى تلك المدن والبلدات دون قيود خلال المباحثات التي تبدأ برعاية الأمم المتحدة يوم ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ في سويسرا. وقال فيليب لوثر، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، «لقد تكشفت خلال الأيام الأخيرة صور تنفطر لها القلوب من المدن والبلدات السورية المحاصرة، ويظهر فيها أطفال يبدو عليهم الهزال الشديد، وأجساد لم يبق منها سوى هياكل عظمية يكسوها جلد شاحب. ويتسع نطاق الأزمة الإنسانية في سوريا على نطاق شاسع. ومن ثم، فإن منظمة العفو الدولية تهب بكل الدول المشاركة في مباحثات مؤتمر جنيف الثاني، كما تهب بالأمم المتحدة والحكومة السورية و«الائتلاف الوطني السوري» أن تعطي الأولوية القصوى للتخفيف من معاناة السكان في سوريا.»

ومضى لوثر قائلاً: «إذا ما مضى مؤتمر السلام قُدماً حسبما هو مزمع، فسوف يمثل فرصة نادرة لتحقيق تقدم جوهري في وضع حقوق الإنسان بالنسبة لطرفي النزاع. ويجب على الأطراف المشاركة في مؤتمر جنيف الثاني أن تضمن بقاء حقوق الإنسان في صدارة جدول الأعمال، وألا تتم التضحية بها لحساب أية مساومات سياسية.»

وكانت الحكومة السورية قد عرقلت دخول مساعدات حيوية إلى السكان المدنيين في دمشق وحولها، بما في ذلك مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، والذي تُوفي فيه منذ تموز ٢٠١٣ ما لا يقل عن ٤٩ شخصاً، بينهم ١٧ امرأة وفتاة، وبعضهم ماتوا جوعاً، حسبما ورد. وقال ممرض في إحدى المستشفيات المحلية لمنظمة العفو الدولية إنه منذ منتصف تشرين الثاني ٢٠١٣، عندما سيطرت القوات الحكومية على منطقة قرب المخيم، لقي عدة مدنيين مصرعهم على أيدي قناصة وهم يبحثون عن الطعام في الحقول المجاورة.

وأضاف الممرض قائلاً: «في كل يوم نستقبل حوالي أربعة أشخاص، وقد يكون نصفهم من النساء، ممن أصيبوا برصاص قناصة وهم يحاولون التقاط بعض النباتات والأعشاب من الحقول. وعادة ما تقول النساء إنهن يفضلن المخاطرة بأرواحهن من أجل إنقاذ أطفالهن. وفي إحدى المرات، استقبلنا في المستشفى شاباً، عمره ١٦ أو ١٧ سنة، لقي حتفه. وراح والده ينتحب ويخاطبه قائلاً: «أنت مت حتى تحضر أعشاب الكركديه لأخوتك.»

كما كان من شأن الحصار المفروض على معضمية الشام والغوطة الشرقية وعلى مناطق أخرى أن يترك أعداداً من المدنيين بلا حول ولا قوة في مواجهة نقص شديد في المواد الغذائية والطبية. وخلال الشهر الماضي، ذكرت فاليري أموس، منسقة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، أن هناك نحو ٢٥٠ ألف شخص في المناطق المحاصرة لا تصلهم المعونات.

وقد قال أحد المدنيين المحاصرين في معضمية الشام لمنظمة العفو الدولية: «أستيقظ في الليل عدة مرات وأشرب مياه على أمل ألا أشعر بالجوع في الصباح... فليس هناك أي شيء للأكل». وبالرغم من وجود هدنة بين قوات الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة في معضمية الشام في كانون الأول ٢٠١٣، فما زالت المساعدات الإنسانية التي سُمح بدخولها إلى المنطقة ما زالت غير كافية وتفتقر إلى المواد ذات القيمة الغذائية العالية، بما في ذلك الفواكه والخضروات.

وأضاف لوثر قائلاً: «إن الحكومة السورية تعاقب بقسوة المدنيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. والمعروف أن اللجوء إلى تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب يُعتبر جريمة حرب. ومن ثم، يجب رفع الحصار فوراً ويجب ألا يُستخدم السماح بدخول المساعدات الإنسانية كوسيلة لتحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية.»

وإذا كان من الجائز للسلطات السورية أن تفتش البضائع التي تدخل إلى المدن والبلدات المحاصرة أو تخرج منها، فمن الواجب عليها ألا تمنع دخول الإمدادات الأساسية، بما في ذلك

تصعيد كيري!

محمد سليم

توقع كثيرون أن تكون كلمة الولايات المتحدة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف ٢ هادئة، وربما باردة، بعبارات فضفاضة ومفردات حيادية لا تغضب أحداً، وتحديداً وفد النظام السوري، وأتى توقع هؤلاء من اعتبار أن واشنطن لن تجازف بتقديم سبب لإفشال المؤتمر مبكراً، كما أنها لا بد أن تحرص على الظهور بمظهر الراعي الذي يقف على مسافة واحدة من الجميع..

ولكن وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري، خيب هذا التوقع فألقى كلمة اتسمت بالصراحة والحسم والانحياز إلى رؤية محددة للحل، هي تقريباً الرؤية التي تتبناها المعارضة السورية وأصدقائها.

طالب كيري في كلمته بضرورة تشكيل حكومة انتقالية عبر التفاوض وموافقة كل الأطراف السورية. مؤكداً أنه «لا مكان لمن اعتدى على شعبه أو للمتطرفين في الحكومة الانتقالية»، ومشيراً إلى أن إعدام وتعذيب الأسرى انتهاك لمبادئ حقوق الإنسان والمجتمع الدولي.

وعاد كيري إلى تكرار هذا الموقف، وبنبرة أعلى، في مؤتمر صحفي عقده بعيد الجلسة الافتتاحية، وهنا قال كيري إن «الرئيس بشار الأسد ليس له مكان في الحكومة الانتقالية لأنه فقد شرعية القيادة». مضيفاً: «نرى خياراً واحداً فقط.. هذا التفاوض على حكومة انتقالية تشكل بتوافق متبادل.. هذا يعني أن بشار الأسد لن يكون جزءاً من هذه الحكومة



الانتقالية، ليست هناك أية طريقة ممكنة لأن يسترد شخص قاد رداً وحشياً على شعبه شرعية الحكم».

وفي مقابلة مع قناة (العربية) دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسد إلى وقف قتل المدنيين في سوريا، مؤكداً أن الرئيس السوري «يقف بمفرده ولمصلحته الشخصية وليس لمصلحة سوريا»، وأسهب الوزير في الحديث عن جرائم النظام من خلال قتل العديد من الأبرياء باستخدامه لصواريخ السكود، مذكراً بأن الأزمة في سوريا بدأت بمظاهرات سلمية لكنها قوبلت بالرصاص و «لا يمكن لأحد أن يتصور بقاء الأسد في السلطة، فالأسد فقد كل أشكال الشرعية»..

وعن دور إيران قال: «إن إيران جزء من المشكلة وليست

جزء من الحل.. وإيران القدرة في حل الأزمة السورية ويجب عليها ذلك».

هل هو تغير دراماتيكي في الموقف الأمريكي؟ هل عدلت واشنطن عن سياسة النأي بالنفس التي التزمتها طيلة أشهر طويلة؟ هل حان موعد الحسم من قبل القوة العظمى؟ هناك من يعتقد، أو على الأقل يأمل، أن الإجابة هي نعم. فاختيار كيري لمنبر جنيف كي يخرج بمواقفه هذه ليس امراً بلا دلالة، والدلالة - حسب هذا الرأي - هي أن واشنطن تريد من المؤتمر أن يحسم المسألة السورية باتجاه حل نهائي يضمن الانتقال إلى الديمقراطية، وأنها ستضع كل ثقلها من أجل ذلك.

ولكن ثمة سؤال قد يدحض هذا الاعتقاد - الوهم: فماذا لو رفض النظام، ومن خلفه روسيا وإيران، الانصياع لهذه الرغبة الأمريكية؟ ماذا بوسع واشنطن أن تفعل وهي التي كانت قد أخبرت المعارضة قبل المؤتمر أنها ليست في وارد التدخل العسكري لا الآن ولا بعد عشرين سنة؟ الضغط الاقتصادي؟ ألم يثبت هذا الخيار فشله؟ حصار إيران؟ ألم يصبح هذا خلفنا؟ الأرجح أنه الدور الأمريكي نفسه: دعم المعارضة معنوياً، والتأكيد (كلاماً فقط) على صورة الدولة العظمى التي تحترم مبادئها ومثلها ومسؤوليتها إزاء العالم.. وهذا كل ما جاء كيري ليقوله، وسوف تؤكد الأيام القادمة ذلك.

أوهام إيران وأوهامنا عنها

ياسر عطا الله

عقب اتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران سادت قراءات عديدة لتلقي عند قاسم مشترك يمكن صوغه في عبارة واحدة: «أمريكا سلمت المنطقة لإيران».

البعض قال إن «الصفقة هي محطة لطيفة مخادعة على الطريق الطويل والدموي لانسحاب أمريكا من الشرق الأوسط وتراجع دورها فيه.. الثمن الخفي هو إطلاق يد إيران بالمنطقة».

فيما قال آخرون: «ستوفر الصفقة مزيداً من الأموال للحرس الثوري الإيراني ولمحقاته كحزب الله، وستجعل كل المنطقة تحت رحمة وقبضة فيلق القدس».

وكذلك ف «الاتفاق مع إيران سيمنح شرعية لهيمنتها على المنطقة، وسيعطي مظلة جديدة لحماية النظام السوري»..

ولكن ها هو قطار جنيف ٢ ينطلق دون إيران، والأهم أن الغياب الإيراني جاء وفق رغبة أمريكية ملحة، وقد رأينا كيف اضطر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى سحب دعوته ل طهران، ليس تحت ضغط الائتلاف بقدر ما هو تحت ضغط واشنطن.

الكل يعرف أن إيران متشبثة بالنظام السوري وهي غير

جاهزة لأي تسوية لا تضمن لها ذلك، وربما يشكل غيابها عائقاً أمام مؤتمر جنيف ٢ ولكن بالتأكيد فإن حضورها كان سيفشل المؤتمر حال انطلاقه. والرسالة الأمريكية كانت واضحة: لن تسلّم واشنطن بالشرط الإيرانية ولن تقبل بوجودها إلا على قاعدة الاعتراف بجنيف ١.. ألا يدحض هذا كل القراءات التي سادت بعد اتفاق النووي؟ من غير المعقول أن تنتقل الولايات المتحدة من حالة العداء مع إيران إلى تسليمتها بالمنطقة على طبق من ذهب. منطقة الشرق الأوسط تشهد تغييرات دارماتيكية، وتقوم بحراك سيحتاج سنوات عديدة حتى يرسو على صيغة مستقرة، وبالتالي فمنطقة كهذه لا تصلح هدية تغلف بورق سولوفان وتهدى من دولة إلى أخرى.

تريد الولايات المتحدة أن تحمي ظهرها وهي تقلص بعض نفوذها في الشرق الأوسط، وهذا يحتاج إلى ترتيب تشارك فيه كل الأطراف الفاعلة بالمنطقة، وبينها إيران. إنها تعترف بالأمر الواقع ولا تجترح واقعاً جديداً. والأمر الواقع يفيد بوجود لاعبين أقوياء إلى جانب إيران، فهناك إسرائيل وتركيا والسعودية، ما يجعل من المستحيل تسليم المنطقة برمتها إلى لاعب واحد، ويحول فكرة الوكيل الحصري إلى شبح يستحضره الخوف المتسرع ويطرده التأمل المتعقل. القبلة النووية الإيرانية ما كانت لتهدد أراضي أمريكا، بل

أراضي حلفائها حيث لها مصالح لا تزال قائمة، فإذا كانت واشنطن تريد تسليم حلفائها ومصالحها إلى إيران، فلماذا إذاً هذا الجهد الكبير لإحباط مشروع القبلة؟!

ومع ذلك فلنفترض أن الولايات المتحدة قررت ترك الحبل على الغارب، والسماح لإيران أن تفعل ما يحلو لها، فماذا عن الحدود الواقعية للقوة الإيرانية؟

على الأرجح، إذ أن الاتفاق الأمريكي الإيراني، قد فتح الباب أمام إيران، لا لتكون شرطي الشرق الأوسط، بل شريكاً رسمياً ومعترفاً به بين شركاء إقليميين عديدين، وهي لن تحصل مقابل النووي على المنطقة، بل على اعتراف بمصالح محددة لها في هذه المنطقة.

وفي سوريا، وهذا ما يهمننا، لن نطلق يد إيران تماماً لتنجز حلها وتقسر السوريين على ما لا يمكن قبوله، فهذا غير قابل للتحقيق فضلاً عن كونه يستفز قوى إقليمية أخرى لا تزال تحتفظ بأهمية لدى واشنطن.

جنيف ٢ مختبر مثالي لدور إيران ولعلاقتها بأمريكا، ومادامت غائبة فهي غير مؤهلة بعد لأي دور وأي شراكة، وفي حال حضورها وانخراطها فهي، على الأكثر، ستحصل على اعتراف بمصالحها في سوريا، ولكنها بالمقابل ستجبر على تقديم تنازلات، بمعنى آخر فهي، هنا أيضاً، ستكون مجرد شريك وليس وكيلاً حصرياً..

نجم جنيف ٢: أن يتأخر في الفشل!

صفوان القادري

لماذا هذا التشاؤم والمؤتمر لم يكمل خطواته الأولى بعد؟ وما الذي حملته كلمة المعلم في مونترو حتى تثير كل هذا اليأس؟

قرأ البعض هذه الكلمة على أنها تصعيد تكتيكي من الطبيعي أن يلجأ إليه أي طرف وهو مشكك على مفاوضات صعبة تجعله في حاجة ماسة إلى رفع سقف بداية ليضمن وقوف تنازلاته عند حد معين.

ربما تستقيم هذه القراءة مع أي طرف آخر، ولكنها بالتأكيد لا تستقيم مع وفد النظام السوري، ذلك أن التصعيد هنا هو في الواقع استراتيجية ثابتة وليس مجرد تكتيك، وإذا ما تغاضينا عن النبوة الهجومية، والنوع التي تصل حد الشتام، والاستفزاز المتعمد.. فإن كلمة المعلم تضمنت ثلاث نقاط أساسية:

أولاً - توصيف الثورة على أنها مؤامرة تستهدف سوريا بسبب «مواقفها الممانعة والثابتة»، وبالتالي فنحن أمام «عدوان خارجي بأدوات داخلية»، ما يعني أن الحل يكمن في أن توقف الدول المعادية عدوانها، وتراجع عن مؤامرتها.

ثانياً - من يدعون أنهم ثوار هم في الحقيقة «إرهابيون متطرفون وتكفيريون»، يزعمون أنهم يحاربون الاستبداد فيما هم في الحقيقة يريدون دولة دينية متشددة لا مكان فيها للحريات المدنية والسياسية. وأي دولة في العالم تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا النوع من التطرف والإرهاب؟

ثالثاً - بناء على هذا التوصيف فإن من واجب النظام السوري «الاستمرار في محاربة الإرهاب إلى النهاية»، دون أن يعير انتباهاً لكل «الذرائع والشعارات الزائفة»، ومن واجب العالم برمته أن يساعد النظام السوري في «مهمته المشروعة» هذه..

إذاً فكلمة المعلم تكرر ثوابت الخطاب الرسمي السوري الذي لم يتغير منذ انطلاق الثورة، وثبات هذا الخطاب يعكس ثبات استراتيجيته القائمة على الحل الأمني العسكري والتي لن ينجح المؤتمر في تغييرها، وهذا بالضبط ما جاء وفد النظام ليؤكد في جنيف.

ولكن رغم ما يقدمه أداء الوفد النظامي من دلالة قاطعة، فهذا ليس هو فقط ما يثير التشاؤم لدى المتشائمين، فهناك الأداء الروسي الذي عول كثيرون على تحوله حاملاً بنطق المؤتمر، غير أن ما حدث، ويحدث إلى الآن، أن الروس أيضاً جاؤوا إلى مونترو، وثم جنيف، ليكرروا ثوابتهم، وليجددوا موافقتهم النظام في قراءته للأحداث وفي رؤيته للحل. فإذا كان الحال هكذا فمن الذي سيتكفل إذاً بالضغط على النظام وتلبيه مواقفه أثناء المفاوضات؟! لقد اعتقد كثيرون أن الروس والأمريكيون قد أنجزوا تفاهماً ما بشأن المؤتمر أثناء التحضيرات له، وأنهم سوف يأتون ليضغطوا على الفريقين السوريين من أجل تمرير هذا التفاهم، وإذا بنا نعود في جنيف إلى ما كان يحدث في أروقة الأمم المتحدة منذ ثلاث سنوات: مباحثات ومباحثات بلا طائل. تفاهم يعقبه خصام، وغزل تعقبه جفوة..

وماذا عن التصريحات الأمريكية القوية؟

يبدو موقف كيري في المؤتمر، وعلى هامشه، بلا جدوى إذا لم يترجم إلى خطوات عملية ملموسة، وقد سبق لنا واختبرنا فعالية التصريحات الأمريكية في مناسبات كثيرة سابقة، لا سيما في قصة كيماوي الغوطة.

يقدم المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية، هنري بريكي، سبباً وجيهاً للتشاؤم، ذلك أن المناخ الإقليمي لا يزال غير موات لأي تسوية، وهو يرى أن نضوج أي حل سيكون «وليد اتفاق إقليمي وليس بين روسيا والولايات المتحدة». ويمكننا ترجمة كلام بريكي بمعنى آخر: فما دامت إيران غائبة عن المؤتمر، وما دامت غير موافقة على أي حل ينجم عنه لا ينسجم مع مصالحها، فإن جنيف ٢ لن يكتب له النجاح، فإيران تدعم تشدد النظام وتعطيه أملاً في الاستمرارية، الشيء الذي يدفع النظام إلى التشبث بموقفه، خاصة في ظل غياب ضغوط روسية - أمريكية حقيقية.

المسألة تنطوي على تناقض، فنجاح المؤتمر يتطلب إرضاء إيران، ولكن إرضاء إيران يتطلب إفشال المؤتمر بل ونسفه من حيث المبدأ! ولا خروج من هذه الدائرة المغلقة إلا بموقف دولي حاسم وحازم.. وهو ما لا يتوفر حتى الآن.

ليس من التشاؤم القول إن مؤتمر جنيف ٢ يسير على طريق منحدر، زلق، ومعرض للانهايار في أي لحظة. ولن تكون مفاجأة لو انسحب أحد طرفي المحادثات فجأة، أو لو أعلنت الأمم المتحدة نفسها فشل المؤتمر، وبالتالي ضرورة فضة والعودة بالجهود الدولية إلى ما قبله.

إذا كان من عنوان لافتتاح المؤتمر فهو الخطاب الناري الذي ألقاه وليد المعلم متجاوزاً فيه الوقت المخصص له بأكثر من ضعفيه، وهذا ما أشعل سجلاً بينه وبين الأمين العام للأمم المتحدة.

المعلم هدد صراحة الدول الداعمة للثورة والحاضرة في المؤتمر: «لا يمكن أن تشتعل النار في بيت جارك وتبقى أنت بأمان»، مضيفاً: «يؤسفني ويؤسف شعب سوريا الصامت أن ممثلين من بعض الدول يجلسون معنا وأيديهم ملطخة بدماء السوريين وبعض هذه الدول تسعى إلى التمويل والمساعدة والتحريض على القتل وبدأت بلا حياء تعطينا دروس التقدم والديمقراطية.. مجدداً إنكار النظام للثورة السورية: «إن ما يجري في سوريا إرهاب قادم من الخارج تحت مسمى الثورة.. بعدما فشلوا سقط القناع عن وجوههم وفشلوا في تدمير سوريا وتصدير الإرهاب إلى سوريا واستعملوا البترودولار لدعم المنظمات الارهابية في سوريا.. دون أن ينسى بالطبع التأكيد أن لا أحد يملك حق نزع الشرعية عن النظام والسوري، وأن هذا النظام مستمر في البقاء والقتال إلى النهاية..»

وإذا كان الكثيرون قد استقبلوا المؤتمر بتوقعات منخفضة للغاية، فإن موقف وفد النظام في إطلالته الأولى قد ساهم في خفض هذه التوقعات أكثر وأكثر، وجعلها حبيسة سقف يكاد يلامس الأرض. فبعد ساعات قليلة من اختتام الجلسة الافتتاحية نقلت تقارير صحفية



عن مصادر دبلوماسية غربية قولها إن مجموعة أصدقاء سوريا، ورغم أنها ستعطي المؤتمر الفرصة الكاملة، إلا أنها بدأت منذ الآن التفكير ببدائل جنيف ٢. كما أجمع عدد من المسؤولين الأمريكيين السابقين على أن «فرص إطلاق مرحلة انتقالية من خلال جنيف ٢ هي صفر حالياً، وإن تحقيق هدنة جزئية أو إطلاق مبادرات إنسانية هو أبعد ما يمكن أن يسفر عنه المؤتمر».

من بين هؤلاء المسؤول السابق عن الملف السوري في الخارجية الأمريكية، فريدريك هوف، الذي قال «إن فرص مرحلة انتقالية قريباً هي صفر برأيي حالياً، والأسد رفض هذا الأمر وهدف جنيف ٢ من أساسه.. الأسد كان على وشك الإعلان عن ترشحه للرئاسة في تصريحاته الأخيرة، وطبقاً لحساباته على أرض المعركة، فإن أي حديث عن مغادرته المنصب هو شيء من السخافة».

أما المفكر والمعارض السوري برهان غليون فقد حذر من أن «يكون لدينا أية اوهام عن نتائج أي مباحثات مع طغمة الاسد»، مؤكداً «لن تكون هناك مفاوضات في جنيف ولن تقبل الطغمة الأسدية أن تتحدث أبداً في مسألة تشكيل هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات التي تنقل سورية إلى نظام ديمقراطي».

تصريحات الوفد السوري..

ثوابت المقولات الرسمية تفشل أمام الصحافة الحرة

سارة مراد



انشغل السوريون كما الكثيرون من حول العالم بمتابعة مؤتمر السلام «جنيف ٢» الذي احتضنت أولى جلساته مدينة مونترال السويسرية والذي شكّل - كما يأمل الكثيرون - انطلاقة قطار حل الأزمة السورية، على الرغم من أنّ محطة النهاية لا تزال بعيدة، وذلك منذ يوم الأربعاء ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٤، حين اجتمع وفد النظام السوري الرسمي بوفد المعارضة السورية ممثلة بالائتلاف الوطني، وذلك للمرة الأولى منذ انطلاقة الثورة السورية قبل قرابة الثلاث أعوام. حصد وفد النظام بالحصّة الأوفر من التعليقات الإعلامية، مقابل ما اعتبره المراقبون تقدماً سياسياً لوفد المعارضة. إذ ومنذ البداية كان لتلاسن رئيس وفد النظام السوري، وزير الخارجية وليد المعلم مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حيّزه من التندر. إلا أنّ الساحة الإعلامية احتلتها حقيقة وزير الإعلام السوري عمران الزعبي حين تهرّب من سؤال الصحفي السوري رامي جراح حول: (من يقاتل داعش يا سيادة الوزير، من يرمي البراميل المتفجرة على حلب؟). حيث سارع الوزير للوصول إلى سيارته محاولاً اختراق حشود الصحفيين المتجمهرين والحراسة الأمنية دون أن يجيب على السؤال الذي كرهه الصحفي الشاب أكثر من أربعة عشر مرّة خلال دقيقة ونصف، مُضيفاً: «لماذا لا تضربون مقرات داعش في الرقة، أنا أستطيع أن أزودكم بإحداثيات مقراتهم كي تصفونهم، أم أن النظام لا يقصف سوى الناس؟»

تجاهل الزعبي للسؤال لن يمنع حقيقة أنه سمعه، وعلى الفور رد ناشطون بعنوانه هذا المشهد «هروب وزير إعلام النظام من الحقيقة» ونشره وتناقله على وسائل التواصل الاجتماعي.

لاحقاً برزت تصريحات بثينة شعبان المستشارة السياسية والإعلامية للرئيس بشار الأسد، التي علقت فيها على ما يعتبره أخصائيون في جرائم الحرب أقوى دليل على انتهاكات النظام السوري لحقوق الإنسان، وهي ٥٥ ألف صورة سرّ بها مُنشق لُقّب ب «سِرز- القبصر» ١١ الف معتقل قتلوا تحت التعذيب ونتيجة الجوع المُمنهج في المعتقلات السوري. إذ اعتبرت شعبان: (هذه ليست مجرد صور بالنسبة لي بل هم أشخاص حقيقيون قتلهم المجموعات الإرهابية بعد اختطافهم واغتصابهم.. يجب على المرء أن يكون في سوريا ليعرف ما الذي يجري على الأرض). المُفاجئ في الأمر أنّ شعبان وعلى العكس من تصريحات غرائبية سابقة لها لم تحدد أين قتل ١١ ألف مدني سوري، والأهم معرفتها بتعرّضهم للاغتصاب وهو الأمر الذي لم تشر إليه أي من الأخبار الإعلامية المرتبطة بالموضوع الذي نشرته وكالة (سي إن إن) الأمريكية قبل يوم واحد من انعقاد أولى جلسات مؤتمر «جنيف ٢» في مدينة «مونترال» السويسرية. من جهة ثانية فقد ردت شعبان على تصريحات كل من خبراء القانون الذين أجروا المقابلات مع قيصر وهم

ولكن هناك مساءلة وطنية وليس دولية، بمعنى ليس كل قصة تظهر نقول إن هذه القصة تحتاج إلى المحكمة الجنائية الدولية...).

ثلاثة يعتبرون أعمدة في مؤسسة النظام السوري، ومن الفاعلين في الأزمة السورية، إذ عرفت بثينة شعبان على سبيل المثال محاربتها دخول وسائل الإعلام الحرة والمتنوعة لتغطية الأحداث في سوريا، وكان الجعفري لاعباً أساسياً في كواليس الأمم المتحدة ومجلسها الذي انعقد أكثر من مرة دون أن ينجح في اتخاذ قرار يُدين أو يوقف انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، أو يؤسس لحل سلمي للصراع الدائر وراح ضحيته أكثر من مئة وخمسون ألف قتيل بحسب أرقام منظمات حقوق الإنسان. فلماذا غياب التنسيق في الخطابات وعدم جهوزية الرد الرسمي على عكس العادة؟ أم أنّ مُفاجآت التبدّل في المواقف الدولية خاصة «الصيني» والحدّة الأمريكية الواضحة في تصريحات كبري ساهمت في تضارب التصريحات هذا؟

السؤال الأبرز ما الذي يمكن قراءته بعد يوم من الهدوء النسبي؟ وهل سنشهد انقلاباً في الموقف المُتضعع للوفد السوري؟ أم أنّ الماكينة الإعلامية السورية ستكون قادرة على إعادة ضبط ناطقها الرسميين مع الانطلاقة الفعلية لمؤتمر السلام؟ وهل ستكون هذه الماكينة أقل غرائبية في الرد على صحافة حرة لا ترسل لهم الأسئلة مُسبقاً للإطلاع عليها وتحضير أجوبتها؟ صحافة حرة لا تخضع لشروط مؤسسة الرقابة السورية وعقاباتها الأمنية التي أودت بإعلاميين إلى المعتقلات والتعذيب وحتى الموت؟!

ثلاث سنوات يحتك النظام السوري بالعالم، ويُقدّم خطابه في مواجهة خطاب المعارضة، ولكن الاحتكاك كان أكثر مباشرة وفورية في هذه المرحلة، فهل سيكون قادراً على الصمود في مرحلة يُسائل العالم بأسره قيادة هذا النظام التنحي لإطلاق مستقبل مغاير وجديد لسوريا والسوريين، في كافة مستوياته السياسية والفكرية والإعلامية والحقوقية والإنسانية؟ مستقبل يقوم على دولة تحترم مواطنيها وتحترم حقوق المواطنة قبل أي شيء آخر.

السير ديزموند دي سيلفا، المدعي العام السابق للمحكمة الخاصة بسيراليون، والسير جيفري ناي، المدعي العام الرئيس السابق للرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش، والبروفيسور ديفيد كرين، الذي اتهم الرئيس تشارلز تايلور في ليبيريا في محكمة سيراليون بأن هذه الصور تشكل الدليل القانوني الذي يمكن إدانة النظام السوري من خلاله بشبهة ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في حال تمّت إحالة الملف السوري إلى «الجنائية الدولية»، ردّت بالقول: (هذه ببساطة كذبة كبيرة.. عليكم الانتظار ثلاثة أو أربعة أشهر وستعرفون القصة الحقيقية).

يُذكر أنّ شعبان سبق لها وأذهلت العالم، وليس فقط السوريين والإعلاميين والمتابعين، بتصريحاتها لقناة «سكاي نيوز» في وقت سابق من شهر أيلول ٢٠١٣ بشأن مسؤولية الحكومة السورية عن مجزرة الغوطين في الحادي والعشرين من آب ٢٠١٣ التي راح ضحيتها بحسب تقديرات منظمات حقوق الإنسان أكثر من ألف مدني سوري، حيث قالت أنّ: (المسؤول عن ذلك المعارضة التي قامت بخطف الأطفال والرجال من قرى اللاذقية وأحضرتهم إلى الغوطة، وقامت بوضعهم في مكان واحد واستخدمت ضدّهم الأسلحة الكيميائية).

في حين كان بشار الجعفري أكثر شفافية - إن صح القول - وضرب عرض الحائط مقولات الوزيرة شعبان، في رده على سؤال الصحفيين بشأن الإحدى عشر ألف معتقل الذين قتلوا تحت التعذيب بحسب ما نقلت كل من «الغارديان» و«التايمز»، إذ قال (إنّ التعذيب موجود في معظم دول العالم)!! وهو بهذا لم ينكر، لم ينفي، لم يُحل المسؤولية، وكأنه يُقر ضمناً بصدق التقرير، ويقول للعالم: اذهبوا وافعلوا ما تشاءون.. يُذكر أنّ الجعفري يشغل منصب الممثل الدائم حالياً لسوريا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

مُضيفاً بحسب موقع «دي برس» السوري: (أنا لا أقول إنه لا يوجد ضحايا في سوريا، وأنه لا يوجد قتلى وموت وتعذيب، أنا لا أنكر أن هناك حالات ومآسي وأخطاء يتم ارتكابها. لا شك وهذا كلام يحدث ليس فقط عندنا بل في كل العالم،

كاريكاتير العدد



انحطاط المثقف وعقم الأيديولوجيا



وهذه مرثية سعدي يوسف إلى معمر القذافي التي تم عن غياب الوعي حين يقول في خاتمتها: فاهنا... لقد بلغتنا الجوزاء!

مرثية لسعدي يوسف إلى معمر القذافي:

ركزوا رُفَاتَكَ في طرابلس

كما ركزوا، قديماً، في الرمال، لواء... ما شأنهم

إن كنت شَدتْ مُحَيِّمًا

أو نالَ شِعْبُكَ، خَبْرًا، وثراء؟

تلك الرصاصُ

غَدْرُ مَنْ غدروا بنا

لو كان صدركَ لانتحوا جَبَنَاءَ ...

إفريقيا

مهذَّبُ الأَسودِ ولَحْدُهُ،

فاهناً

لقد بَلَّغْتَنَا الجوزاء!

لندن ٢٩، ١١، ٢٠١٣

جورجيت أسعد

كُنِبَ في الأدبيات السياسية الكثير عن مثقف السلطة، وخيانتة لوظيفة المثقف الاجتماعية والتنويرية، حين يرهن جهده في تبرير سلوكيات هذه السلطة والدفاع عنها، وأطلق عليه في ترانثا الثقافي لقب شاعر البلاط، أو مداح القصر أو كاتب السلطان.

لكن الربيع العربي فاجأنا حقيقة بسقوط الكثير من مثقفي المعارضة في ذات الخانة التي استنقع فيها مثقف السلطة، إلى الحدود التي تدفع به للدفاع عن هذه السلطة التي اضطهده سابقاً، حيث سجن وشُرِّدَ وعاش لاجئاً، ليعود في لحظة الحسم التاريخي إلى حاضنة الأمير وحاشية السلطان، وهي كفعل واعٍ لا يجد تبريره إلا في عقم الأيديولوجيا التي تحوّلت إلى مجرد شعارات، تقسم الحياة والعالم إلى ثنائية أبيض وأسود، وجيد وسيء، فيكتشف الشاعر سعدي يوسف كم هي أنظمة مُعَمَّر القذافي وبشار الأسد تقدمية، بالقياس إلى فوبيا الإسلام السياسي.

مع أننا لو رجعنا إلى سابقة نجيب محفوظ في تأييده السادات وكامب ديفيد، لوجدنا محفوظ أكثر أصالة في ابداعه الأدبي، إذ كتب منتقدا مرحلة الانفتاح الساداتية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مثال مجموعته القصصية «حب فوق هضبة الهرم»، والتي تحولت فيها هذه القصة التي منحت المجموعة عنوانها إلى فيلم من روائع السينما المصرية للمخرج عاطف الطيب.

بينما مثال سعدي يوسف وربما بتأثير الأيديولوجيا، يتعدى انحطاطه الموقف السياسي إلى انتاجه الإبداعي، حيث يستعير من أحمد شوقي مرثية للمناضل الليبي عمر المختار، ليقوم بإنشاء تناص شعري معها حين يلبس ثوب المناضل لرعييم أخرج حكم الليبيين أربعين عاماً، وهذا لعمرى أكثر من موضوع عقم الأيديولوجيا، إنه ببساطة انحطاط المثقف.

ابتسامات لونا الشبل
بين السخرية والسياسة

فداء يونس

أثارت ابتسامات لونا الشبل عضو الوفد الرسمي إلى مؤتمر السلام «جنيف ٢» في جلسته الافتتاحية موجة من التعليقات الغاضبة، الساخرة، والمهينة. إذ تناقل ناشطو مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة صور ترصد توزيعها الابتسامات يميناً وشمالاً في جلسة المؤتمر، وقسم كبير منها أثناء كلمة رئيس الوفد وليد المعلم، وزير الخارجية السوري. رصد كشف، أو ركز، على تخصيصها القسم الأكبر من ابتساماتها لوزير الإعلام السوري عمرن الزعبي. والبعض ذهب في السخرية إلى اعتبار الأمر محاولة منها لإغراء «جون كيري». حتى أن البعض لقبها: «السيدة إلي ورا وليد المعلم».

لونا الشبل التي انتقلت من مذيعه في قناة «الجزيرة» ثم «الدينا» لتغدو المستشارة الإعلامية للأسد، لا يتناسب سلوكها وسخريتها مع الآداب والأعراف الدبلوماسية لمؤتمر مثل مؤتمر السلام، وهي سخرية تشي بقلة الاحترام للحاضرين، ولا يمكن اعتبارها سوى تصرفات ينقصها الكثير من الديبلوماسية، وليس مرحلة كما أدعت الشبل، إذ نقل موقع «كلنا شركاء» أن: (لونا الشبل تبادلت مع مقربين منها مساء الأربعاء عقب انتهاء افتتاح المؤتمر على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك رسائلاً أوضحت لهم أنها كانت تضحك على كيفية إجبار الحكومة السورية لأربعين دولة كانت تحضر افتتاح المؤتمر على حسن الإصغاء طيلة نصف ساعة أو أكثر، وقالت: «اقتزحت على وزير الخارجية أن تكون الكلمة طويلة على هذا النحو، وأن يُتمها حتى وإن جرت مقاطعته، وهذا الذي حدث...» ثم تضيف: «ضحكت أيضاً على كيري حين كان يضع يديه على خديه مثل العاجز.. لا هو ولا غيره يرغب جدياً أو يستطيع تغيير النظام السوري». لنكتشف أن الشبل في سخريتها المتعمدة كانت تصنع سياسة النظام السوري، وتؤكد: (لا تقلقوا الرئيس باقي وسيترشح لولاية ثانية، ولا يستطيع أحد تغيير هذا الواقع بما في ذلك الولايات المتحدة... وسنقى في المؤتمر حتى يمل الآخرون وينصرفوا من حيث جاؤوا.. والأيام القادمة ستثبت لكم صحة كلامي).

